



مشروع كلمة

معالي السيد حسين ابراهيم طه
الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

أمام

الاجتماع السابع والأربعين

لمجلس محافظي

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

شرم الشيخ — جمهورية مصر العربية

3 — 4 يونيو 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية،
رئيسة مجلس محافظي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
معالي الدكتور محمد سليمان الجاسر رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
أصحاب المعالي والسعادة المحافظين الموقرين
حضرات رؤساء الوفود الكرام
أيتها السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنه لشرف لي عظيم أن أخاطب الاجتماع السنوي السابع والأربعين لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، المنعقد في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية. إنها المرة الأولى التي أخاطب فيها هذا المجلس الموقر منذ تقلدي لمهامي في نوفمبر 2021، بوصفي أميناً عاماً لمنظمة التعاون الإسلامي، وأودّ أن أعرب عن خالص تقديري لهذه الدعوة.

بادئ ذي بدء، أودّ أن أعرب عن عميق امتناني لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، على التكرم برعايته لهذا الاجتماع. فالرئيس السيسي داعم قوي لأنشطة منظمة التعاون الإسلامي في مختلف القطاعات، بما في ذلك برامجنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أودّ أن أعرب عن خالص تقديري للحكومة المصرية على ما اتخذته من ترتيبات ممتازة لعقد هذا الاجتماع المهم وعلى ما حظيت به جميع الوفود من كرم ضيافة وحفاوة استقبال.

وفي السياق نفسه، أتقدم بخالص التهاني لجميع أعضاء مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، ولمعالي الدكتور محمد سليمان الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وكامل فريقه على ما فتى البنك الإسلامي للتنمية يحققه ويسجله من نجاحات باهرة على مر السنين على درب تعزيز الطموحات والتطلعات التنموية الشاملة لبلداننا.

ويحدوني الأمل في أن تعزز مداولاتكم من مستوى التعاون طويل الأمد المحقق للمنفعة المتبادلة بين بلداننا في التصدي للتحديات التي تواجهنا في مجال التنمية، ولا سيما في التخفيف من التأثيرات الحادة لوباء كورونا المستجد على صعيد الاقتصاد الكلي وفي المجال الصحي.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات المندوبين الموقرين،

أغتتم هذه الفرصة لأسترعي انتباهكم إلى حقيقة أن جائحة كورونا قد تسببت في حدوث خسائر فادحة، وتسببت في وقوع صدمة اقتصادية واجتماعية، حيث عصفت بحياة الملايين، ودمرت سبل عيش ملايين الأشخاص في دولنا الأعضاء وخارجها. وقد دفعت هذه الجائحة العالم بأسره إلى عصر مليء بالشكوك مع تحديات اقتصادية واجتماعية وصحية خطيرة يُحتمل أن تكون طويلة الأمد. ومنذ بداية الأزمة الصحية، بذلت منظمة التعاون الإسلامي جهوداً جبارة لتكثيف العمل الإسلامي المشترك والتضامن في مواجهة الوباء. وأودّ، في هذا السياق، أن أعرب عن تقديري لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لإطلاقها برنامج التأهب والاستجابة الاستراتيجي لمجموعة البنك لمواجهة جائحة كورونا بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي. وهي مبادرة تبرهن على عزم البنك على الاضطلاع بسياسات التكيف الاستباقية اللازمة، وعلى اتسام عمله بقدر من المرونة في تلبية احتياجات الدول الأعضاء. أيها البنك الإسلامي للتنمية شكراً جزيلاً لك على مواجهتك للتحدي وعلى السرعة التي تحركت بها.

إضافة إلى ذلك، فإن الأضرار الاقتصادية الناجمة عن النزاعات المستمرة في أنحاء مختلفة من العالم قد أدت إلى زيادة سريعة في أسعار الوقود والأغذية، وكان التأثير السلبي على أشده بالنسبة للفئات الضعيفة من سكان بلداننا ذات الدخل المنخفض، كما أسهم ذلك في حدوث تباطؤ كبير في النمو العالمي وارتفاع في معدل انعدام الأمن الغذائي في عام 2022. ومن أجل تجنب أي تأثير مدمر طويل الأجل، فإن الحاجة ماسة إلى بلورة استراتيجية انتعاش اقتصادي منسقة وشاملة. وللقيام بذلك، فإن دعم البنك الإسلامي للتنمية لدولنا الأعضاء مطلوب أكثر من أي وقت مضى، وذلك بالتوازي مع تعزيز التعاون الدولي لضمان انتعاش اقتصادي لدولنا الأعضاء يكون شاملاً ومرناً. وفي هذا الصدد، فإننا نرى أن العمل الإسلامي المشترك يجب أن يركز على ما يلي:

أولاً، التركيز في المقام الأول على الفئات الأكثر تضرراً وضعفاً، مثل النساء والشباب وفي بعض القطاعات مثل الشركات الصغيرة ومؤسسات التعليم والرعاية الصحية؛

ثانياً، تعزيز الدعم المقدم للدول الأعضاء الاثنتين والعشرين الأقل نمواً في منظمة التعاون الإسلامي؛
ثالثاً، بالنظر إلى أن جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البالغ عددها سبعاً وخمسين دولة اعتمدت بشكل أو بآخر على آخرين من خارج أسرة المنظمة للحصول على لقاح فيروس كورونا، فإن الوقت قد حان لقيام مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء بجد وعلى نحو استراتيجي بإنشاء قدرات في دول أعضاء مختارة لإنتاج لقاحات كورونا على وجه السرعة لمواجهة أي تفشٍ مستقبلي مماثل؟

رابعاً، النظر في برنامج دعم خاص للمنميين والمزارعين في مناطق الريف الذين يقومون بأنفسهم في معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بزراعة الجزء الأكبر من سبل كسب عيشهم.
خامساً، ينبغي أن ينظر هذا الاجتماع المهيب في استراتيجية من شأنها أن تحفز حشد تمويلات إضافية لفائدة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية لتمكينه من توسيع أنشطته من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية؛

وأخيراً وليس آخراً، تُعدّ قضايا البيئة وتغير المناخ والقدرة على الصمود في صميم جهودنا المشتركة من أجل تحقيق التنمية. وينبغي أن نتعلم الدرس من هذا الوباء في مساعيها لتحقيق التعافي من أجل تعزيز نهج أكثر استدامة للتنمية.

بهذه الأفكار والمقترحات القليلة، أود أن أؤكد من جديد التزام الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بالعمل معكم جميعاً لمعالجة تحديات التنمية في الدول الأعضاء في المنظمة. ولا يتطرق لنا أي شك في أن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ستواصل معالجة مختلف القضايا الصعبة والاضطلاع بدور مركزي في مسار النمو المرن والمستدام لدولنا الأعضاء.

وفي الختام، أود أن أجدد شكري لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية على ما أنجزته من عمل ممتاز لفائدة الدول الأعضاء. ونحن في الأمانة العامة للمنظمة، سنواصل العمل من أجل تعزيز علاقات العمل الودية والتعاونية مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مختلف المبادرات التي نتعهد بها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولنا الأعضاء. وأرجو لمداومات هذه الاجتماعات أن تكون مثمرة وتخرج ببلورة استراتيجيات عملية واستباقية لإنعاش النمو الاقتصادي والاجتماعي في بلداننا.

أشكركم على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته